شهرية السياسة الدولية

مؤتمر الصلح

أهم حادث وقع فى ميدان السياسة الدولية خلال الشهر المنقضى إنما هو انعقاد مؤتمر الصلح فى التاسع والعشرين من شهر يوليه لسنة ١٩٤٦ . ولقد كان هذا الانعقاد مقرراً بمن يحضره من الاحدى والعشرين دولة ، فى اجتماع للاقطاب الثلاثة فى موسكو ، وكانت مهمته النظر فيما سيعرض عليه وزراء الخارجية الاربعة من مشروعات معاهدات الصلح مع « الأعداء » ، فيبدى فى اجتماعه التمهيدى ملاحظاته ، ثم تبلغ هذه الملاحظات إلى مجلس أولئك الوزراء ، ثم تستأنف دعوته للتوقيع على المعاهدات .

وكان المتفاهم عليه أن الدول المدعوة إليه لن تشترك كلها فى بحث جميع مشروعات المعاهدات ، ولكنها ستوزع على هذه المشروعات بنسبة إعلانها الحرب وقيام حالتها بالفعل مع الدولة التى ستوصل المعاهدة إلى إقرار السلام معها .

ولم تنته بعد أبحاث معاهدات الصلح مع النمسا ومع ألمانيا ، واذن فالمعروض على المؤتمر فى اجتماعه الأول انما هو البحث فى شأن مشروعات معاهدات الصلح مع ايتاليا وبلغاريا ورومانيا والمجر وفنلندة .

ولم تكن الدعوة الموجهة لحضوره إلا إلى الدول التى حكم « الاقطاب الثلاثة » أو « الدول الاربع » — بريتانيا العظمى ، والولايات المتحدة ، والاتحاد السوفيتى وفرنسا — بأنهن قد قاموا بواجب مادى واسع المدى فى الحرب ضد الأعداء . فتقدمت دول أخرى قالت إنها قد قامت بهذا المدى وطلبت أن تحضر المؤتمر ، وهى ألبانيا ومصر والمكسيك وكوبا . وقد انتهت مناقشات طويلة إلى قبولهن جميعاً لا كأعضاء فى المؤتمر يتناقشن فى قراراته ويصوتن على صدورها ، ولكن كمقبولات تتقدم كل واحدة منهن بالادلاء بملاحظاتها فى الموضوعات التى تتصل بمصلحتها القومية .

وقبل أن يتناقش المؤتمر فى مشروعات المعاهدات ، وأول هذه المشروعات هو مشروع معاهدة الصلح مع ايتاليا ، تناول بالبحث النصاب الذى سيتم عليه صدور القرار من المؤتمر : هل يكون هو نصاب الثلثين أو هو نصاب الكثرة المطلقة ، الأربعة عشر صوتا فى الحالة الأولى ، والأحد عشر فى الحالة الثانية ؟ وكان مجلس وزراء الخارجية الأربعة قد قرر بالاجماع نصاب الثلثين ، ولكن جاء المؤتمر يعارض هذا النصاب بنصاب الكثرة المطلقة . وأحست روسيا أن هذا التيار الجديد ضدها ، وكانت تحسب أن معها سبعة أصوات غير صوتها فلا يمكن أن يعقد نصاب الثلثين إلا بواحد من هذه الأصوات المكونة للكتلة السوفيتية . وحمل مندوب أستراليا على نصاب الثلثين ، وبعد مناقشات اشتدت فيها التعبيرات وافق المؤتمر على اقتراح بالتوفيق بين الاتجاهين : « أن يعرض على مجلس وزراء الخارجية القرارات الصادرة من الثلثين والقرارات الصادرة من الكثرة المطلقة العادية لينظر فى نوعيهما معا . »

ولكن المناقشة التى جرت حول هذا الاجراء التمهيدى قد كشفت ما بين الجبهتين الانجلوسكسونية والسوفيتية من خلاف .

ولعل الناحية الانجلوسكسونية كانت قد بيتت هذا الموقف ؛ لانها نصحت لمستر بيفن وزير خارجية بريتانيا العظمى ألا يحضر ذلك القسم الأول الذى سيناقش فيه المؤتمر فى هذا الاجراء . وقد شاءت انجلترا أن تضع الخلاف صارخا بين الدولة الأمريكية والاتحاد السوفيتى ، فناطح مستر بيرنز وزير خارجية الولايات المتحدة مستر مولوتوف وزير الخارجية السوفيتية ، ودعت أستراليا نفسها لمناصرة أميريكا ، ولم تتدخل انجلترا إلا عند الضرورة القصوى . ولو كان مستر بيفن حاضرا ، وهو لا يمتلك أعصابه إذا وقف أمامه الرفيقان مولوتوف وفيشنسكى ، لكان موقف انجلترا هو الذى يكون فى الصف الأول من المعارضة للاتحاد السوفيتى ويلوح أن السياسة الانجليزية العليا تريد أن تترك الولايات المتحدة تخاصم روسيا، وتتدخل انجلترا فى الوقت المناسب للتوفيق ، وذلك للاستفادة من الجانبين .

وعلى أى حال فقد تجلى هذا الدور الاجرائى الأول عن تضامن الأسرة الأنجلوسكسونية فى الحظيرة الدولية .

القضية الفلسطينية

وقد ميز هذا التضامن فى القضية الفلسطينية على الرغم من خلاف على السطح ليس غير . فمنذ عرفت انجلترا خلال تصريحات صدرت من الحزبين الجمهورى والديموقراطى الأمريكيين أن لليهود شأنا عظيما فى الانتخابات الأمريكية حاولت استقلال هذه الظاهرة بدل أن تدعها تضغط على السياسة الانجليزية فى فلسطين . فوجهت بريتانيا العظمى اهتمام الولايات المتحدة إلى الاشتراك فى اللجان التى تؤلف للتحقيق وللتوصية بخصوص النظام الجديد فى فلسطين، وتركتها تعنى بالناحية الاقتصادية ، أستدراجا لها فى الناحية العسكرية ، وهى تميل إلى جعل فلسطين ، بعد أن داهمتها ملابسات مصر والعراق ومواقف سوريا ولبنان ، منطقة استراتيجية لها فى الشرق الأدنى . وقد انتهت فى توصيات لجان الخبراء الى تقسيم فلسطين إلى أربع مناطق : يهودية وعربية ، وقدسية ، ونجفية . والمفهوم من اليهودية أنها تكون دولة يهودية فى الاتحاد الفلسطينى، ومن العربية أن تكون الدولة العربية فيه ، والقدسية أن «تكون المركز الانتدابى» البريتانى ، وأن تكون النجفية هى المنطقة الاستراتيجية ، وستوضع فيها جميع الثكنات ، وتوضع فيها جميع المطارات . وهى واقعة بين مصر وشرق الأردن والمملكة العربية السعودية والعراق ذاته ، وقريبة جداً من سوريا ولبنان . وستكون هى كذلك على مقربة من أنابيب البترول المخترقة شرق الأردن وفلسطين والتى ستعبر قريباً من الحجاز إلى البحر المتوسط ، وإذن فأنابيب الانجليز وأنابيب الأميريكان ، وأولئك وهؤلاء سيشتركون فى أكثر من شركة استثمار آبار البترول فى هذا الشرق الأوسط ، وأغلب الظن أن الرئيس روزفلت كان قد وعد الملك عبد العزيز آل سعود بعدم إدخال تغيير على نظام فلسطين قبل أن يستشير العرب . وها هى ذى اجتماعات بلودان فى أوائل هذا الصيف قد انتهت إلى أن طلبت الدول العربية الدخول فى مفاوضات مع انجلترا لهذا التغيير ، فجاءتها الدعوة إلى هذه المفاوضات وقد سبقتها تصريحات وزير بريتانى مسئول أمام مجلس العموم أنها ستقوم

على أساس تقسيم فلسطين . وسيذهب ممثلو العالم العربى إلى لندن قريباً للاستشارة consult بعد أن كان وارداً فى الكتاب الأبيض الرسمى الصادر من انجلترا فى سنة ١٩٣٩ أن التغيير لن يكون إلا بموافقة العرب consent. واغلب الظن أنهم لن يوافقوا على التقسيم . ولكن قد تمت إجراءات استشارتهم ، وإذن فسيكون تغيير النظام الفلسطينى على قاعدة التقسيم التحالفى . وهذا الذى سيكون إنما هو بتضامن الانجليز والأمريكان فى الشرق الاوسط ، وهو جزء من تضامن الدولتين البادى فى مؤتمر الصلح .

إيران

وكذلك يمتد شىء من « الالتهاب » بين السكسونية والسوفيتية فى جنوب إيران . فقد قامت إضرابات فى معامل الزيت الانجليزية ـ أو الانجلوسكسونية ـ فى جنوب إيران . فرأت إنجلترا أن هذه الاضرابات تدخل فيها اعتبارات سياسية آتية من جانب أنصار روسيا فى إيران وهم حزب توده الذى قام بما قام من أعمال فى أذربيجان الايرانية . فأرسلت مدرعات إلى الخليج الفارسى أوقفتها خارج المياه المحلية ، وبعثت بجنود هنود من الهند إلى البصرة ، وهددت بانزال هذه الجنود إلى الأراضى الايرانية ، وبعثت حكومة طهران إلى حكومة لندن بالاحتجاج .

ومسألة تلك المنطقة الموجودة فيها معامل الزيت الانجليزى كانت لها تطورات طريفة . ذلك أن تلك المنطقة كانت تابعة للدولة العلية ، وأهلها من العرب ، وكانوا تابعين من قبل لولاية من ولايات العراق ، وكانت إنجلترا تعرف أن فيها آبار زيت يمكن استثمارها ، وكانت تركيا ترفض إعطاء امتياز البحث عن آبار الزيت فى أقاليمها إلى أجانب ، فدارت المداورات الانجليزية بين الآستانة وطهران ، وجعلت بعض الانجليز يقيمون فى بعض المناطق الجنوبيه والشمالية فى إيران . وعقدت اجتماعاً رباعياً بين إنجلترا وروسيا وإيران وتركيا ، وهى فى ذلك الوقت ، نحو سنة ١٩١٠ ، تتفاهم مع روسيا على تحديد مناطق النفوذ فى إيران فتترك لروسيا الشمال وتختص بالجنوب . وانتهى الاجتماع الرباعى إلى تعديل بعض التخوم بين الدولتين الايرانية والعثمانية ضمت بمقتضاه المنطقة القائمة فيها الآن آبار الزيت الانجليزى فى جنوب إيران إلى إيران بالذات . ونالت إنجلترا ، أو شركتها الانجليزية ، امتياز البترول فى تلك المنطقة الايرانية الجديدة ، وقام العمل فيها على أكتاف السكان العرب .

وتريد إنجلترا فى هذه الأيام أن تحفز العرب من أهل هذه المنطقة ، وهم سكانها الأصليون ، إلى أن يطالبوا بالالتحاق بالعراق ، أو على الأقل بالاستقلال الذاتى على غرار ما كان أهل أذربيجان يطالبون به من شهور ، وإذن تحظى هى وحدها بالانفراد فى إدارة المنطقة مباشرة وبواسطة العراق إذا شاءت . . . وهذه هى قصة جنوب إيران ونزول قوات هندية فى البصرة . . . وسنرى ما سيطرأ عليها من تطورات .

المضايق

ويلوح فى الأفق إشكال المضايق بين روسيا وتركيا ، بل بين روسيا وإنجلترا وينظم أحوال المضايق من الجهة الدولية اتفاق مونترو الذى عقد فى سنة ١٩٣٦ لمدة خمس سنوات تجدد من تلقاء نفسها إذا لم تطلب غير ذلك إحدى الموقعات على هذا الاتفاق عليها قبل انتهاء فترة الخمس السنوات . وكانت هذه المسألة قد أثيرت بين اجتماعات من الأقطاب الثلاثة ، فتم التفاهم فى بوتسدام على أن كلا من الدول الثلاث العظمى تتقدم إلى تركيا بمذكرة خاصة بمطالبها . وقد تقدمت الثلاث الدول بمطالبها فى الموعد المحدد قبل انتهاء هذه الخمس السنوات الثانية منذ أيام . والمفهوم أن المذكرة الروسية راغبة فى أن يكون الاشراف على الملاحة بين البحرين المتوسط والأسود ، مقصوراً على الدول التى لها شواطئ على البحر الأسود ، وهى روسيا ورومانيا وبلغاريا وتركيا . وكذلك طالبت بمنحها قواعد بحرية وجوية وبرية على الدردنيل بمجموع مساحتها نحو ٩٠٠ فدان ، وتخويلها حق إنشاء مطار ، مشترطة ألا يكون عدد القوات أو السفن الروسية فى تلك القواعد محدوداً ، على أن تؤيد روسيا فى مقابل ذلك استقلال تركيا ، وتضمن لها حقها فى الدفاع المشترك عن المضايق .

ومعنى هذا إبعاد انجلترا واليونان ويوجوسلافيا وفرنسا واليابان اللاتى هن موقعات على معاهدة مونترو .

ويغلب على الظن أن روسيا تتقدم بمثل هذه المقترحات التى تعرف أنها غير مقبولة من تركيا ، مقابل ما لانجلترا فى قناة السويس من مركز ممتاز فى حدود سنة ١٩٣٦ وهى ستطالب بمقتضى تلك المقترحات بامتيازات فى مواضع أخرى من العالم ، ولا سيما فى البحر المتوسط بعد أن وقفت انجلترا وأميريكا موقف المعارضة من اقتراحها الخاص بطرابلس وبجزر الدوديكانيز .

محمود عزمى